

امتحان الجزئي الأول في مقياس التجارة والمالية الدولية

السؤال الأول

إذا افترضنا أن إجمالي استيراد الجزائر للقماش سنة 2009 قد بلغ 150.000 دولار أمريكي، كما بلغ استيراد القطن الضروري لتشغيل مصانع النسيج 100.000 طن خلال نفس السنة (60.000 طن من الهند و25.000 طن من مصر و15.000 طن من بلدان الاتحاد الأوروبي).

إذا علمت بأن سعر الطن الواحد من القطن في السوق العالمي يساوي 90 أورو.

تفرض الجزائر رسوم جمركية تقدر بـ 30% على المنتجات تامة الصنع بغض النظر عن البلد المصدر و رسما جمركيا يقدر بـ 5% على استيراد المواد الأولية من خارج بلدان الاتحاد الأوروبي و البلدان العربية.

إذا علمت بأن سعر الوحدة الواحدة من القماش تساوي 120 دولار وأن القيمة المضافة للوحدة الواحدة تساوي 40 دولار.

سعر الصرف: [1 دج = 0.01370 دولار أمريكي ، 1 أورو = 94 دج]

المطلوب:

- تحديد نوع الرسم المطبق من طرف الإدارة الجمركية في الجزائر (بتطبيق المعايير المختلفة).
- حساب حصيلة الرسوم الجمركية المستحقة لصالح خزينة الدولة والتمتية من قطاع النسيج.
- هل يستفيد قطاع النسيج من حماية فعلية أم لا؟ (أثبت إجابتك حسابيا)

السؤال الثاني: أجب بدقة و باختصار على ما يلي:

1. لماذا يستخدم مؤشر هيرشمان HIRSHMAN ، حدد العلاقة الرياضية لحسابه وفسر النتيجة المتوقعة . وما هو توقعك لقيمة المؤشر إذا ما طبق على الجزائر؟
2. لماذا تتجه التجارة الخارجية للجزائر بنسبة أكبر نحو بلدان الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع البلدان العربية ؟ ما هو المؤشر الذي يمكن اعتماده لتفسير هذه الوضعية وكيف يمكن تفسير نتيجته؟
3. حدد شروط نجاح سياسة تخفيض سعر الصرف في تحسين وضعية الميزان التجاري.
4. عرّف سياسة الإغراق وما هي شروط نجاح هذه السياسة؟
5. حدد على ضوء ما درست أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

الإجابة النموذجية لامتحان السداسي الأول في مقياس التجارة والمالية الدولية

الإجابة على السؤال الأول 7.5 ن

1. الرسم المطبق من طرف الإدارة الجمركية هو رسم قيمي لأنه يحسب كنسبة مئوية من قيمة الصادرات ويمكن اعتباره أيضا رسما ماليا لأنه يحقق إيرادات لخزينة الدولة كما أننا نتوقع أن يكون رسما حمائيا وهذا ما يمكن تأكيده عن طريق الحساب فيما بعد. (1ن)

2. حساب حصيللة الرسم الجمركي المستحق لصالح خزينة الدولة المتأتي من قطاع النسيج
- الرسم الجمركي على استيراد القطن ، نسبة الرسم الجمركي 5% على السلع المستوردة من خارج البلدان العربية وبلدان الاتحاد الأوروبي .

- الواردات من القطن: 100 ألف طن منها 60000 طن من الهند وهي المعنية بالرسم الجمركية.
- سعر القطن من القطن = 90 أورو

- 1 أورو = 94 دج أي أن سعر الطن بالدينار يساوي 90 . 94 = 8460 دج

- سعر الواردات من القطن المستوردة من الهند = 8460 . 60000 = 507600000 دج

- الرسم الجمركي على استيراد القطن : 0.05 . 507600000 = 25380000 دج (1.5)

- الرسم الجمركي المفروض على استيراد القطن :

- 150000 دولار ، مع العلم أن 1 دج = 0.01370 دولار أي أن 1 دولار = 73 دج

- إجمالي الواردات من القماش بالدينار : 73 . 150000 = 10950000 دج

- الرسم الجمركي على استيراد القماش : 0.30 . 10950000 = 3285000 دج (1.5)

- حصيللة الرسوم الجمركية المستحقة لصالح خزينة الدولة هي إجمالي حصيللة الرسوم الجمركية على استيراد القطن واستيراد القماش أي :

- $3285000 + 25380000 = 28665000$ دج (1)

3. هل يستفيد قطاع النسيج الجزائري من حماية فعلية أم لا ؟

- نظريا نعم يستفيد قطاع النسيج من حماية فعلية لأن قيمة الرسم الجمركي المفروض على استيراد المواد الأولية

(القطن) أقل من معدل الرسم الجمركي المفروض على استيراد القماش . (1ن)

- ويمكن تأكيد ذلك من خلال تطبيق العلاقة الرياضية التالية"

$$F = (t - ar) / (1 - a) \text{ أو } F = (vt - vw) / vw$$

الوحدة الواحدة من القماش تساوي 120 دولار ، القسمة المضافة = 40 دولار

السعر النهائي للقماش بتطبيق الرسوم الجمركية = 120.1.30 = 156 دولار

السعر النهائي للقطن بتطبيق الرسم الجمركي = 1.05 . 80 = 84 دولار

أي أن القيمة المضافة بتطبيق الرسم الجمركي هي : $vt = 156 - 72 = 72$

باعتبار أن $vt = 72$ و $vw = 40$ (2.5)

$$F = (72 - 40) / 40 = 80\%$$

وبتطبيق العلاقة الثانية قد نصل لنفس النتيجة تقريبا:

$$F = (t - ar) / (1 - a)$$

$$a = ? , r = 5\% , t = 30\%$$

باعتبار أن الوحدة الواحدة من القماش = 120 وأن القيمة المضافة = 40 فإن قيمة المدخلات هي الفرق أي 80 دولار

وعليه فإن نسبة المدخلات إلى المنتج النهائي هي $120/80 = 66,67\%$

$$F = ((.30) - (0.67)(.05)) / (1 - .67)$$

$$F = (0.30 - 0.033) / 0.33 = 80\%$$

الإجابة على السؤال الثاني 12.5 ن

1. يستخدم مؤشر هيرشمان لقياس درجة اعتماد صادرات بلد معين على عدد محدود من السلع ويحسب من خلال العلاقة التالية :

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^n (xi/x)^2 - \sqrt{1/N}}}{1 - \sqrt{1/N}} \quad (3ن)$$

يتم تفسير النتيجة حسب القيم التالية: إذا كانت قيمة $H=0$ فهذا يدل على وجود تنوع كبير في صادرات البلد، أما إذا كانت قيمة $H=1$ فهذا يدل على وجود تركيز كبير في الصادرات. أتوقع أن تكون قيمة المؤشر إذا ما طبق على الجزائر قريبة من الواحد أي أكثر من 0.5 و أقل من الواحد وذلك لأن أكثر من 97 % من صادرات الجزائر هي في قطاع المحروقات.

2. تتجه التجارة الخارجية للجزائر بنسبة أكبر نحو بلدان الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع البلدان العربية نظرا لعدة عوامل من بينها القرب الجغرافي و التوافق التجاري بين الاقتصاد الجزائري والتجارة الخارجية لأوروبا أي أن صادرات الجزائر تدرج ضمن واردات البلدان الأوروبية و واردات الجزائر تدرج ضمن صادرات البلدان الأوروبية أما بالنسبة للبلدان العربية فيوجد تماثل في تشكيلة الصادرات والواردات مما لا يسمح بتطور التجارة البينية العربية.

المؤشر الذي يمكن إعماله لتفسير هذه الوضعية هو مؤشر التوافق التجاري ويفسر كما يلي: إذا كانت قيمة المؤشر تساوي الصفر يدل ذلك على عدم وجود توافق بين التجارة الخارجية للبلدان المدرجة في حساب قيمة المؤشر، أما إذا كانت قيمة مؤشر التوافق التجاري تساوي الواحد فيدل ذلك على وجود توافق تام في التجارة الخارجية للبلدان المدرجة في المؤشر.

(2.5ن)

3. لا يعتبر تخفيض سعر الصرف وسيلة آيلة لتحسين وضعية الميزان التجاري بل تتوقف الآثار النهائية له على عوامل عديدة متداخلة ، فالتخفيض إذ يمهّد لمثل هذا التحسين فإن الأثر النهائي له يتوقف على السياسة الاقتصادية اللاحقة للتخفيض ، ومن أهم الشروط الواجب توفرها لتحقيق الأثر المتوقع من التخفيض هو مرونة الطلب على الصادرات والواردات ، حيث تتأثر الصادرات لتغيرات السعر بسبب التخفيض فيزيد حجم الصادرات وترتفع أسعار الواردات فيقل الطلب عليها . (2ن)

4. يعتبر الإغراق أحد الوسائل التي تتبعها الدول أو المشروعات الاحتكارية للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل وتلك السائدة في الخارج ، حيث تكون الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة وذلك بهدف القضاء على المنافسين وإحتكار السوق فيما بعد.

ولكي تنجح هذه السياسة في تحقيق أهدافها يجب تحقق الشروط التالية:

- إنفصال الأسواق عن بعضها البعض وهو ما يجعل من السهل على المحتكر أن يميز من حيث الثمن الذي يفرضه على مختلف الأسواق كل حسب ظروفه وخاصة بحسب مرونة الطلب السائدة به .
- تحقق وضعية المنافسة غير الكاملة ومن ثم تمكن المؤسسات من التحكم في تحديد أسعارها بدلا من اعتبار الأسعار كمعطيات من السوق.
- تتطلب سياسة الإغراق تجزئة الأسواق أي أنه ليس من السهل على المستهلكين في الداخل الحصول على السلع الموجهة للتصدير.

إذا تحققت هذه الشروط تستطيع المؤسسة المحتكرة الاستفادة من سياسة الإغراق. (2.5)

5. تتمثل أهم أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في نوعين رئيسيين هما الاستثمار الأجنبي المباشر المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي والاستثمار الأجنبي المباشر المشترك .

كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يتمثل في إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في رأس مال مشروع قائم أو عن طريق عمليات الخصخصة أو عن طريق عمليات التملك والاندماج. (2.5)